

ملخص تنفيذي

مقياس الديمقراطية العربي 5

النتائج:

- تراجع مقياس الديمقراطية العربي الخامس بـ 10 نقاط
- فجوة كبيرة بين علامات الوسائل (كالتشريعات والديساتير) وبين الممارسات
- انخفاض في علامة احترام الحقوق والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية وتحسُن في مجال سيادة القانون
- يبقى المغرب في المقدمة، وتشهد تونس التقدم الأكبر ومصر التراجع الأكبر

التوصيات:

تتفق الفرق العربية المشاركة في إعداد المقياس الخامس على ضرورة:

- تعزيز الوظائف الرقابية في الأنظمة السياسية العربية وقدرات المساءلة البرلمانية واحترام استقلال القضاء وفرض الرقابة على أداء أجهزة الأمن
- تعزيز دور المرأة في قوة العمل
- إحداث تغيير جوهري في سلّم أولويات الإنفاق الحكومي
- ضرورة إصلاح شؤون التعليم من خلال تخصيص موازنات أكبر ومكافحة الأمية وتقليص ظاهرة التسرب من المدارس
- إعطاء المزيد من الحرّيات لوسائل الإعلام لكي تحدث تطوُّراً في النقاش المجتمعي ووعي المواطن.

يغطي التقرير نتائج مسح لعام 2015. خلال السنة الأخيرة، عرفت الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبعض الدول التي يشملها التقرير عدّة تغيّرات وتطوّرات غير معكوسة هنا.

يُظهر المقياس واقع عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية المشاركة، وهي الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وفلسطين والكويت ولبنان ومصر والمغرب. يتشكّل المقياس من معدّل علامات 42 مؤشراً رئيسياً تكوّن بمجملها إطاراً عاماً يُمكن من خلاله تقييم عملية التحوّل الديمقراطي في هذه البلدان. يعتمد المقياس على مجموعة متنوّعة من مصادر المعلومات كالوثائق الحكوميّة وتقارير المجتمع المدنيّ واستطلاعات الرأي العام التي تُجرى لهذه الغاية في البلدان المشاركة.

مقياس الديمقراطية الخامس يشهد تراجعاً ملحوظاً

تشير علامة المقياس العربيّ التي تبلغ 571 من مجموع 1000 إلى قصورٍ في عملية التحوّل الديمقراطي وقدرتها على إحداث تحوّل حقيقي في العالم العربي، فلا تزال هذه العملية في بزوغها، ولا زالت تُراوح مكانها طوال السنوات التسع الماضية التي جرى فيها قياس عمليّة التحوّل الديمقراطي. انخفضت علامة المقياس في القراءة الخامسة مقدار 10 نقاط مقارنة بالقراءة الرابعة (571 مقابل 581). السبب الرئيسي لانخفاض المقياس المشاركة السعودية في التقرير الراهن. ولو تمّ استثناء السعودية من الاحتساب فإن علامة المقياس الراهن سترتفع إلى 588، أي بزيادة قدرها سبع نقاط عن التقرير السابق.

فجوة كبيرة بين علامات الوسائل والممارسات

تُظهر نتائج التقرير انخفاض علامة الوسائل فقط فيما ارتفعت علامة الممارسات. بل إن تحليل النتائج الرقمية، من حيث تعبيرها عن وسائل (كالتشريعات) أو ممارسات (كالانتخابات)، يشير إلى أن عمليّة التحوّل الديمقراطي تبدو إمّا مدفوعة من الخارج أو تهدف لإرضاء الشارع شكلياً، حيث تبلغ قيمة مقياس الوسائل (وهي الأكثر حساسية للضغوط الداخلية أو الخارجية) 788 نقطة فيما تبلغ قيمة مقياس الممارسات (وهي الأقل حساسية للضغوط الخارجية والجماهيرية) 504 نقطة فقط. إن استمرار وجود فجوة واسعة بين مؤشرات الوسائل والممارسات يطرح تساؤلاً عن مدى جدوى الدور الذي تلعبه الإصلاحات القانونية والدستورية في عملية التحوّل الديمقراطي، ويؤكد على فشل الربيع العربي في إحداث تغيير ذي جدوى في هذا المجال.

انخفاض في مؤشر الحقوق والحريّات والمساواة والعدالة الاجتماعية وتحسّن في مجال سيادة القانون

جاء الانخفاض الأكبر (49 نقطة) في مجال احترام الحقوق والحريات، من 584 إلى 535، كما انخفضت علامة المساواة والعدالة الاجتماعية بنسبة 32 نقطة، من 561 إلى 529، وانخفضت العلامة التي تقيس وجود مؤسّسات عامّة قويّة ومسائلة بـ 16 نقطة، من 563 إلى 547. في المقابل، ارتفع علامة سيادة القانون بـ 114 نقطة، من 626 إلى 737 نقطة، مقارنة بالتقرير السابق.

المغرب في المقدمة

يأتي المغرب (التي حصلت على علامة 735) في مقدمة الدول العشرة المشمولة في المقياس وهي المرة الرابعة التي يحصل فيها على هذه المرتبة منذ عام 2008 عندما بدأ العمل بالمقياس. وأثر انخراط المغرب في عملية الإصلاح، بعد صدور

دستور 2011، بشكل واضح على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلى تعميق الانتقال الديمقراطي؛ لكن الحكومة التي كان من المفترض أن تتشكل من تحالف بقيادة حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الدينية والمتصدّر لنتائج الانتخابات قد تأخرت كثيراً وشكل الأمر أزمة سياسية لم يغطيها المقياس.

تونس تشهد التقدم الأكبر

تأتي تونس في المرتبة الثانية بـ 690 نقطة، حيث شهدت التقدم الأكبر بـ 80 نقطة في التقرير الحالي مقارنةً بالعلامة التي حصلت عليها في التقرير الرابع (من 610 إلى 690). فقد تجاوزت تونس الحالة الانتقالية التي مرّ بها النظام السياسي الجديد والتي دامت أربع سنوات. وتمثّلت نقطة التحوّل في تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تَمَّت مع نهاية 2014. لكن لا يعني ذلك أن جميع المؤسّسات الجديدة التي أقرّها الدستور قد دخلت حيز التنفيذ عند انتهاء التقرير حيث كان بعضها لم يرَ النور بعد وبعضها الآخر كان متعثراً، وبالتالي يُمكن القول بأن النظام السياسي الناشئ في تونس يبقى في حالة اختبار، وما زال يعاني العديد من الصعوبات والتحدّيات التي غالباً ما تتعرّض لها الديمقراطيات الناشئة. وفي مقدمة هذه التحدّيات الأزمة الاقتصادية والحرب على الإرهاب واتّساع رقعة الفساد.

تأتي الأردن في المرتبة الثالثة بـ 640 نقطة ثم الكويت في المرتبة الرابعة بـ 631 نقطة تليهما الجزائر في المرتبة الخامسة بـ 589 نقطة.

مصر: التراجع الأكبر

في المقابل، تراجعت أوضاع خمس دول مشاركة في التقرير مُقارنةً بالعلامات التي حصلت عليها في التقرير السابق وأهمّها مصر التي بلغ مؤشرها 503 نقاط. شهدت مصر التراجع الأكبر بـ 81 نقطة في التقرير الخامس مقارنةً بالعلامة التي حصلت عليها في التقرير السابق. تعود أسباب التغيّر في وضع مصر الى التحوّلات التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية. بعض هذه التحوّلات إيجابيّ مثل إقرار دستور جديد في 2014 (وإن كان قد حصّن مؤسّسات الدولة الثلاث من قوات مسلحة وشرطة وقضاء، والتي باتت مَخوّلة للبتّ في مقترحات تشريعية تخضّنها قبل إقرارها من مجلس النواب)، وإجراء الانتخابات البرلمانية. والبعض الآخر سلبيّ حيث استمرّ الصدام بين الحكومة وأنصار تيارات الإسلام السياسي وتوسّع ليشمل القوى المدنية بتياراتها المختلفة واتّخذ صورة احتجاجات سلمية أحياناً. ولكن أعمالاً إرهابية في العاصمة وشبه جزيرة سيناء غطت على هذه الاحتجاجات، مما أعقبه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان مثل الحبس الاحتياطي الذي يمتدّ فترات طويلة والاختفاء القسري والتعذيب والتضييق على حريّات التجمّع والتعبير والتنظيم. وتوسّعت هذه الانتهاكات لتأخذ شكل المواجهة الشاملة بين الحكومة والمجتمع المدني.

كما تراجعت علامة كلّ من لبنان (532) والجزائر (589) والبحرين (436) والأردن (640).

وحصلت السعودية على علامة (419)، والتي تضعها في المرتبة العاشرة والأخيرة. وتشير هذه العلامة إلى تحسّن بمقدار 13 نقطة مقارنةً بمعدل القراءات للفترة السابقة لعام 2012 وهي المرة الأخيرة التي رصدها المقياس. وأثرت الأحداث السياسية للعام 2015 بشكل واضح على الأصدقاء الاجتماعية والاقتصادية في البلاد؛ فقد تولى الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم، وعيّن "النائبين" من الأحفاد للمرة الأولى في تاريخ المملكة، وتمّ إعلان الحرب على جماعة الحوثيين في اليمن. بالإضافة إلى التدهور المتواصل لأسعار النفط طوال العام بالتزامن مع السياسات التي أرهقت الخزينة وأدّت الى تفاقم الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي دفع الحكومة لتأخذ إجراءات اقتصادية إصلاحية لتنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على إيرادات النفط. في المقابل، لم ترافق السياسات الجديدة أيّة برامج اصلاح على الأصدقاء السياسية والاجتماعية.

ترتيب الدول على سلم مكّون من 1000 نقطة

589 .5 الجزائر	631 .4 الكويت	640 .3 الأردن	690 .2 تونس	735 .1 المغرب
419 .10 السعودية	436 .9 البحرين	503 .8 مصر	532 .7 لبنان	538 .6 فلسطين